المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 15 -- العدد 01 -- جوان 2023 ص 281 - 296

دور التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في تحقيق التنمية

The role of social and economic empowerment of Algerian women in achieving development

د. مناد لطيفة - أستاذة محاضرة "ب" (latifamennad@yahoo.com)	علم الاجتماع	جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر

DOI :

الإرسال: 2023/03/10 **القبول**: 2023/05/20 **النشر**: 2023/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في تحقيق التنمية في مختلف المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بعرض مؤشرات تمكينها اجتماعيا والمتمثلة في التعليم والصحة، ومؤشرات تمكينها اقتصاديا متمثلة في مشاركتها في سوق العمل.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف وضع المرأة الجزائرية وذلك بعرض مختلف الإحصائيات الخاصة بها معتمدين على مختلف نشريات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، ومختلف المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات MICS. توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن كبير في وضع المرأة الجزائرية حيث زادت مشاركتها في مختلف الميادين وذلك بفضل الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل ترقية وضع المرأة ودمجها في العملية التنموية، حيث ارتفعت معدلات التمدرس لدى الإناث في مختلف المستويات، وتحسن الوضع الصحي بفضل البرامج الصحية التي فرضتها الدولة فتراجعت معدلات الخصوبة لديها، وذلك أتاح لها فرصة أكبر للمشاركة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: المرأة الجزائرية ، تنمية المرأة ، مؤشرات تمكين المرأة.

Abstract:

The main objective of this Research is to highlight the role of the social and economic empowerment of Algerian women in achieving development in various fields, including social and economic ones, by presenting the indicators of their social empowerment represented in education and health, and the indicators of their economic empowerment represented in their participation in the labor market .

In this research , we use a descriptive approach to describe the situation of Algerian women by presenting various statistics , relying on the various publications of the National Office for Statistics (ONS), and the various Multiple Indicator Cluster Surveys (MICS).Our results show that there is a significant improvement in the status of Algerian women, as their participation in various fields increased,

المؤلف المراسل: مناد لطيفة البريد الإلكتروني latifamennad@yahoo.com

thanks to the efforts made by the Algerian state to ameliorate the status of women and integrate them into the development process, as the schooling rates of females increased at various levels, and the health status improved thanks to the health programs imposed by the state, which led to a decline in their fertility rates, and this gave them a greater opportunity for economic participation.

Keywords: Algerian women – women's development - Indicators of empowerment .

مقدمة

أصبحت قضايا تمكين المرأة تحظى باهتمام كبير على المستوى الإقليمي والعالمي خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المجتمعات، فتطورت عبر مئات السنين ومرت بعدة مراحل وساعد على ذلك ظهور الحركات النسوية، التي ساهمت في مضاعفة هذا الاهتمام في العقود الثلاثة الماضية، فاستوجب ذلك وضع سياسات محكمة لإدماج مختلف شرائح وفئات المجتمع في العملية التنموية، ومن أجل ذلك عقدت عدة مؤتمرات للنهوض بالمرأة، كان الهدف منها تمكين وإدماج المرأة في التنمية بكل مجالاتها من خلال القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية من القضايا التي تستوجب الدراسة والبحث نظرا إلى الدور الذي تقوم به في التنمية بكل أبعادها من خلال خروجها للعمل المأجور ومشاركتها الاقتصادية في ظل التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ التي خضعت لها المجتمعات الإنسانية، فكان لزاما على الدولة الجزائرية القيام بجهود من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

فانتهجت الجزائر استراتيجية تنموية تهدف إلى ترقية وضع المرأة باعتبار أن تطور أي مجتمع متوقف على مدى تطور مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، فمشاركتها وإدماجها في العملية التنموية يعتبر أحد أهم مؤشرات الحداثة في كل المجتمعات، ومن أجل ذلك قامت الدولة بالقضاء على مختلف العقبات التي تحول دون ذلك، بهدف تحقيق المرأة لمكانتها في مختلف المجالات، وذلك بدعم مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال ترقية وضعها التعليمي والصحي والعمل، ... وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية الفعالة دون المشاركة النسوية والتي أصبحت حاليا تمثل نسبة 49,3 بالمئة من إجمالي عدد سكان الجزائر.

من أجل ذلك اخترت موضوع هذه الدراسة، بغرض إبراز أهم نتائج الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بهدف ترقية وضع المرأة وتمكينها، وأيضا توضيح أهم المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية التي تمكّن المرأة من المشاركة والمساهمة بفعالية في التنمية. وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

-- ما هي مؤشرات تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا في الجزائر؟ وكيف انعكست الجهود المبذولة من طرف الدولة على تنمية المرأة وتمكينها في مختلف المجالات؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز ما حققته المرأة من إنجازات في مختلف المجالات ودورها في العملية التنموية، وذلك من خلال مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية بخروجها للعمل المأجور، وكل ذلك بفضل السياسات التنموية التي تهدف للنهوض بالمرأة ودمجها وتفعيل مشاركتها الاقتصادية والسياسية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

إبراز مؤشرات تمكين المرأة في مختلف المجالات من خلال عرض مختلف الإحصائيات في مجال الشغل والبطالة والتعليم والصحة.

إبراز نتائج ما قامت به الدولة الجزائرية من مجهودات من أجل ترقية وضع المرأة ودمجها في العملية التنموية وبالتالي تمكينها في مختلف المجالات؛ اجتماعيا واقتصاديا.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة بالاعتماد على معطيات كمية تتعلق بمختلف المؤشرات المرتبطة بالمرأة كدليل على تمكينها ودمجها في العملية التنموية من خلال عرض الإحصائيات الحديثة ومقارنتها بإحصائيات لسنوات مضت، تمثلت في نشريات الديوان الوطني للإحصائيات، ومعطيات المسوح العنقودية متعددة المؤشرات.

المفاهيم الإجرائية للبحث:

مفهوم تمكين المرأة:

أصبح مفهوم تمكين المرأة شائعا في الخطابات المحلية والدولية والمنظمات النسوية في مجالات التنمية والاقتصاد، وقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم باختلاف المجالات والتخصصات ولكن تتفق مختلف هذه التعاريف على أمرين:

أولا : أنها تصف عملية التمكين بأنها العملية التي تنطوي على تطور إيجابي، وأنها الانتقال من حال (التمايز أو عدم المساواة) إلى حال آخر هو(المساواة)؛ حيث إنها تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع بغرض إلغاء المعوقات التي تحد من خيارات المرأة واستقلالها ويكون لها تأثير سلبي على حياتها

ثانيًا :أنها تركز على المرأة كعامل فاعل في عملية التمكين وليست مجرد متلقٍ؛ حيث إنه لا يوجد تغيير دون وجود عامل للتغيير هو المرأة (الكتبي، 2010م، الصفحة42).

مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد واستعمل للدلالة على عمليات تهدف إلى التغيير الجذري في المجتمع؛ مما يمكن أفلاداه من اكتساب القدرة على زيادة في التطور والتحسن الذاتي في نوعية الحياة والقدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لهم. ومن أحدث التعاريف للتنمية تلك التي قدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) حيث وسع في دلالات المفهوم لتشمل مختلف الأبعاد الإنسانية، وعليه فقد عرف التنمية بأنها: " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل و أن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة (PNUD، 1992، الصفحة 22).

التنمية الاجتماعية:

ركز العلماء على البعد الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية وأطلقوا عليه التنمية الاجتماعية ويرون أن مفهومها يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع ويضيف هذا الاتجاه أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتضمن

طبيعة السلطة ونظم الحكم ومشاركة الجماهير في صنع القرار وتحليل طبيعة المجتمع؛ من عادات وتقاليد ودور المرأة في المجتمع (العجال، 2009-2010م، الصفحة 26)

التنمية الاقتصادية:

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى أنه عملية منظمة الهدف منها الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني على مستوى كافة المجالات والجوانب الكمية والكيفية، فهي تعتبر إحدى أهم ركائز تقدم الدول لأنها تعمل على الرفع من مستويات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى تحقيق معدل النمو الاقتصادي يفوق معدل النمو الديمغرافي؛ وبالتالي الرفع من مستوى الدخل للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.

وهي العملية التي تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية (بدران، 2014م، الصفحة 14).

التنمية البشرية:

يرتبط مصطلح التنمية البشرية الحديث بالعمليات التي تحدث تغييرا إيجابيا في المجتمعات، وذلك من خلال الاعتماد على إعداد برامج علمية مدروسة عن طريق عملية التخطيط وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وحسب ما ورد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية UNDP سنة 2018 فدليل التنمية البشرية هو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي :القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة، وتُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي :دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يعدّل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة؛ ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور؛ ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركّز على تمكين المرأة؛ ودليل الفقر

المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل (UNDP، 2018م، الصفحة 12).

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لقياس تمكين المرأة:

يتحدد مستوى تمكين المرأة في المجتمع من خلال عملية إدماجها في مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس ذلك التمكين، والتي سوف نتناولها من خلال العناصر التالية:

أولا: مؤشرات قياس التمكين الاجتماعي للمرأة:

ويركز التمكين الاجتماعي للمرأة على زيادة نسبة مشاركتها في القضايا المجتمعية محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع حيث يتجسد تمكين المرأة اجتماعيا فيما يلي (غراز، 2021 م، الصفحة 127):

– إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها

– رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة

– العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

ويتحقق كل ذلك من خلال مؤشرات التمكين كالتعليم والصحة:

1- مؤشر التعليم لقياس تمكين المرأة:

من بين أهم مؤشرات قياس مدى تمكين المرأة هو التعليم باعتباره أكثر المجالات المساعدة على التمكين الاجتماعي للمرأة، لأنه يسمح لها بتطوير مهاراتها وقدراتها الشخصية وبالتالي يمنحها فرصة الاطلاع على كافة حقوقها وفهمها والتي تكسبها القدرة على اتخاذ القرارات في مختلف مجالات حياتها العلمية والعملية والزواجية وغيرها.

وسعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى منح عناية واهتمام كبير للتعليم، من خلال انتهاجها سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإجبار يته في المراحل الدراسية الأولى وقامت بتوفير الخدمات الاجتماعية، وقد نتج عن هذه السياسة انتشار واسع للتعليم

وارتفاع كبير في معدلات التمدرس في مختلف مناطق الوطن منها الحضرية والريفية، وانخفاض معدلات الأمية، ولم تميز الدولة في سياستها هذه بين الجنسين وعملت على إزالة كل الفوارق الاجتماعية، فقد منحت فرصا متكافئة للذكور والإناث في مجال التربية والتعليم.

إن تعلم المرأة كان السبب الرئيسي والدافع الأبرز لخروجها للعمل، حيث زاد من مكانتها الاجتماعية وضاعف من مستوى طموحاتها وقدراتها في مختلف الميادين، بالإضافة إلى زيادة في وعيها بحقوقها، كما تمكنت المرأة من فرض وجودها ومكانتها من خلال تأكيد قدراتها على ممارسة الأعمال غير التقليدية التي كانت تكتفي بممارستها، بل نجحت في القيام بأعمال طالما كانت حكرا على الرجل، كالوظائف الأمنية والعسكرية ومجالات ريادة الأعمال.

فمنذ الاستقلال وبفضل مجانية وإجبارية التعليم للجنسين بدون تمييز، وبسبب توفير الدولة لخدمات من شأنها تسهيل عملية التنقل والإطعام لكل التلاميذ، أصبح للفتيات فرصة الخروج للتعليم وتلقي نفس التعليم الذي يتلقاه الذكور، فنجد تطورا ملحوظا في معدلات التمدرس لدى الفتيات، ولتوضيح تطور مؤشر تمدرس الإناث بالجزائر، سنستعرض فيما يلي معدلات التحاق الإناث بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية عبر مختلف السنوات:

الجدول رقم (01): تطور نسبة التمدرس لدى الإناث في الجزائر (بالألف)

السنوات	2001-2000	2009-2008	2017 -2016	2019-2018	2020-2019
إجمالي المتمدرسين	7712	7381	8 203	9211	9561
منه إناث %	3726	3639	4033	4500	4718
نسبة الإناث في الابتدائي %	46.81	47.29	47,65	47,84	49,35
نسبة الإناث في المتوسط	48.05	48.72	48,00	47,95	48,12

%					
نسبة الإناث في الثانوي %	56.14	57.87	56,64	54,82	57,8
تعليم جامعي	541	1186	303	-	-
إناث %	50.81	59.87	60	-	-
التعليم والتكوين المهني	323	637	199	188	-
نسبة الإناث %	43.98	38.6	45,01	41,97	-

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الإحصائيات أن عدد النساء المتمدرسات تشكل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للمتمدرسين حيث تمثل نسبتهن49,35 % سنة 2019 ـ 2020، كما نلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مقارنة بنسب الذكور في المستوى الثانوي تصل إلى 57,8 % في نفس السنة ؛ كما تعرف الجامعة أيضا نسبة أكبر للإناث مقارنة بالذكور تصل إلى % 60 سنة 2016-2017، وهذا ما يؤكد على نجاح سياسة الدولة الجزائرية والمتعلقة بالاهتمام الكبير للتعليم لكلا الجنسين في مختلف الأطوار التعليمية و بدون تفرقة .

بالإضافة إلى اكتساب الأسرة الجزائرية وعيا كبيرا بضرورة تعليم المرأة وتحسين مستواها وتشجيعها على استكمال الدراسة والحصول على شهادة جامعية تضمن لها الحصول على وظيفة ودخل ثابت.

وساهم التعليم في التحسين في مؤشرات التنمية كعدم الزواج المبكر لدى الفتيات مما يتيح لهن فرصة مزاولة تعليمهن وولوجهن للحياة العملية، وأيضا تراجع معدلات الخصوبة لديهن أي إنجاب عدد أطفال أقل وبالتالي تقدم في مؤشر الصحة لديهن بسبب قلة عدد الأطفال وتراجع سن الخصوبة المبكر، إذ أنه كلما زادت سنوات التعليم انخفضت مستويات الخصوبة، لذلك يطلق البنك الدولي على تعليم المرأة بأنه "الاستثمار الأوحد الأكثر تأثيرا في العالم النامي، وقد أشار Bongaarts إلى ذلك حيث

يعتقد أن التعليم يبقى العامل الرئيس في تحديد مستويات الخصوبة في الدول الأقل تطورا وذلك كون ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يزيد من نسب استخدامها لوسائل منع الحمل كما أنه يؤخر زواجها (علي، 2015م، ص126) .

والشكل التالي يوضح قيم المؤشر المكتمل للخصوبة(ISF) حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (02): توزيع السيدات حسب المؤشر المكتمل للخصوبة والمستوى التعليمي (2002-2019)

المستوى التعليمي		أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي فأكثر
المؤشر المكتمل للخصوبة (ISF)	2002	2,9	2,2	2	1,5
	2013	3,4	2,9	2,9	2,4
	2019	4	3,6	3,3	3,2

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002Mics4 ،ص104، والمسح 2012- 2013 ص 126، ومسح 2019 ص 128.

ويبين الشكل التالي تمثيل قيم المؤشر المكتمل للخصوبة عبر مختلف المسوح وحسب المستوى التعليمي للمرأة بيانيا:

الشكل رقم (01): المنحنى البياني لتوزيع السيدات حسب المؤشر المكتمل للخصوبة والمستوى التعليمي (2019-2002)

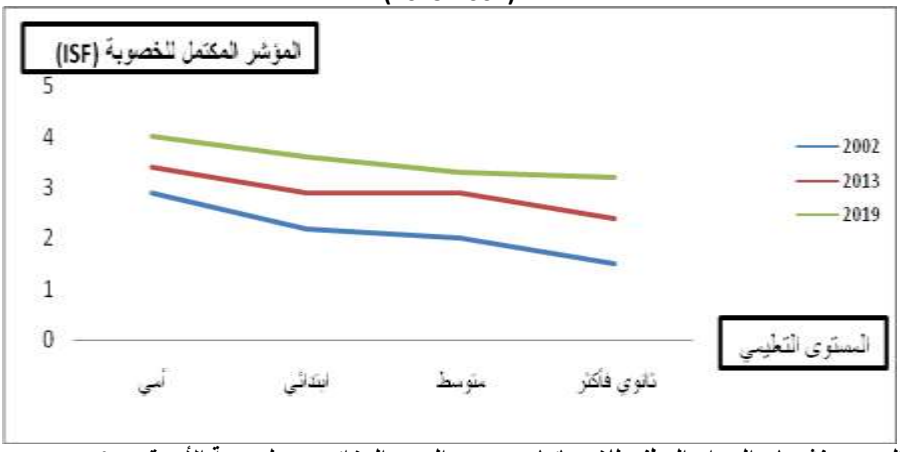

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002Mics4 ،ص104، والمسح 2012- 2013 ص 126، ومسح 2019 ص 128.

نلاحظ من خلال الجدول أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة انخفض المؤشر المكتمل للخصوبة، ويمكن تفسير ذلك بأن المرأة كلما زادت فترة تمدرسها يتأخر سن زواجها، وأيضا كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما زاد وعيها وحريتها باتخاذ القرارات المتعلقة بها، والتعليم يساهم في التقليل من تأثير العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع على المرأة وبالأخص الأسرة خاصة فيما يرتبط بموضوع تفضيل زواج الإناث في سن مبكر، وحرمانهم من استكمال تعليمهن.

2- مؤشر الصحة لقياس تمكين المرأة:

من خلال المسوح الديمغرافية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال يتبين اتجاهات الخصوبة المختلفة، حيث بتتبعنا لتغيرات هذه الاتجاهات نجد أنه سنوات ما بعد الاستقلال بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة 8,36 طفل لكل امرأة ، ثم بدأ في الانخفاض في فترة منتصف الثمانينات ليصل إلى 5,29 طفل لكل امرأة إلى أن وصل إلى حده الأدنى في سنوات التسعينات حيث بلغ 2,67، وبعدها عرف ارتفاعا بسيطا ليصل إلى 2.87 طفل لكل امرأة سنة 2010، ووصل 3,1 سنة 2015 ثم 2,9 سنة 2020 (ONS، 2019).

والشكل التالي يوضح تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر :

الجدول رقم (03): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(طفل/امرأة) في الجزائر(1966– 2020)

السنوات	معدل الخصوبة الكلي(طفل/امرأة)
1966	8,3
1985	5,8
1990	4,5
1995	3,4
1998	2,6
2000	2,4
2002	2,4
2008	2,81
2009	2,8
2010	2,8
2011	2,9

2012	3
2013	2,9
2014	3
2015	3,1
2019	3
2020	2,9

المصدر :إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. ONS

ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه بعد الاستقلال عرفت الجزائر تحسنا في مختلف المستويات؛ المعيشي، الصحي، والتعليمي بعد انتهاء الحرب وتحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فارتفعت معدلات الزواج وزادت رغبة الأسر في إنجاب عدد أكبر من الأطفال تعويضا لما خسروه خلال الثورة، وبعدها انخفض معدل الخصوبة بسبب البرامج التي اتخذتها الدولة والتي كان الهدف منها توعية الأسر بضرورة تنظيم النسل، منها البرنامج الصحي الخاص بتنظيم الأسرة وتباعد الولادات المدرج سنة 1983.

واستمر هذا الانخفاض سنوات التسعينات ليصل إلى أدنى مستوياته وذلك نتيجة للعشرية السوداء وما نتج عن ذلك من نقص كبير في عدد الولادات، ليرتفع من جديد مع بداية الألفية الثالثة، ولكن بزيادة ضعيفة.

وهذا التغير في معدلات الخصوبة يعود إلى عدة عوامل تتحكم فيه، نذكر منها السن عند الزواج الأول، نمط الإقامة ريف أو مدينة، معدل وفيات أطفال حديثي الولادة، المستوى التعليمي للمرأة، ومعدل مشاركتها في سوق العمل، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية أخرى، لكل منها درجة تأثير مختلفة على الخصوبة، وفيما يلي بعض المؤشرات الديموغرافية حسب المستوى التعليمي للمرأة في الجزائر:

الجدول رقم (04): بعض المؤشرات الديمغرافية حسب المستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي للمرأة	استعمال موانع الحمل	متوسط عدد الأطفال	معدل الولادات عند المراهقات (19-15)	النساء اللواتي لديهن طفل قبل 18 سنة	وفيات الأطفال الأقل من5 سنوات
بدون مستوى	49,4	3,59	63,8	4,3	23
ابتدائي	53,4	2,9	54,9	5,2	26
متوسط	54,3	2,5	30,9	3,3	18
ثانوي	57,0	2,5	2,9	0,2	17
عالي	51,3	1,8	0,6	0	13

المصدر :المسح العنقودي 2019

نلاحظ من خلال الجدول أن استعمال موانع الحمل يتأثر بالمستوى التعليمي للمرأة حيث كلما ارتفع مستواها التعليمي زاد إقبالها على استعمال وسائل منع الحمل، وذلك بسبب اكتسابها ثقافة ووعي بضرورة تنظيم النسل وضرورة تأخير سن الزواج الأول، وأيضا حصولها على شهادات تعليمية يخولها لشغل مناصب خارج البيت وهذا لا يمنحها فرصة كافية لإنجاب عدد كبير من الأطفال والاعتناء بهم، وهذا ما يفسره متوسط عدد الأطفال لكل امرأة والذي ينخفض بزيادة المستوى التعليمي للمرأة، وأيضا نجد أن كلما انخفض المستوى التعليمي زاد معدل الولادات، خاصة لدى المراهقات اللاتي تزوجن في سن مبكر، وأيضا بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة انخفض معدل وفيات الأطفال لديهن، ويرجع ذلك لوعيهن بضرورة المتابعة الطبية أثناء فترة الحمل، وأيضا اكتسابهن ثقافة علمية لتربية الأطفال والعناية الصحيحة بهم.

ثانيا: مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة:

تعتبر المشاركة النسوية في القوى العاملة من بين العوامل المؤثرة في سوق العمل، وهي في تزايد مستمر ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الأناث في التركيبة السكانية، وأيضا ارتفاع

	الجنس	1966	1977	1987	2000	2008	2014	2019
سكان الجزائر	المجموع	11821	15645	22600	30 416	33920	39114	43424
	إناث	6004	7872	11175	15041	16768	19 313	21 420
المشتغلون	المجموع	1720	2330	4137	6179	9146	10566	11281
	إناث	94	138	365	797	1428	1962	2062
المجتمع النشيط	المجموع	2564	3049	5341	8568	10315	11716	30157
	إناث	109	2036	492	1288	1729	2288	14967
معدل النشاط	المجموع	21,7	19,5	23,6	27,9	41,7	41,5	42,2
	إناث	1,8	2,6	4,4	8,3	14,1	16,3	17,3
معدل الشغل	المجموع	67,09	76,62	77,47	72,13	37,0	37,5	37,4
	إناث	86,35	67,86	74,14	61,88	11,6	14,0	13,8
معدل البطالة	المجموع	32,91	21,99	21,37	29,77	11,33	9,8	11,4
	إناث	13,65	11,44	13,25	33,9	17,4	14,2	20,4

نسبة التمدرس لدى الإناث، ففي عام 1966 كان معدل مشاركة الإناث منخفضا للغاية، فمن بين ألف امرأة في سن العمل لم يكن هناك سوى 18 منهن نشطة اقتصاديا، وارتفعت لتصل سنة 2006 إلى 10.71%. فشكلت النساء جزءا كبير ا من القوى العاملة حيث بلغت نسبتها 20٪ في عام 1977 و26% في عام 1987 و27٪ في عام 2000، وبلغت معدلات العمالة النسائية 2.08% في عام 1977، وبنسبة 3.26% في عام 1987 و 4.4% في عام 2000 (cherif، 2007م، الصفحة 3).

وفيما يأتي معطيات إحصائية حول تطور مختلف مؤشرات سوق العمل (تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل) خلال فترة 1966 – 2019.

الجدول رقم (05): تطور مختلف مؤشرات سوق العمل (بالألف) خلال فترة 1966 – 2019

المصدر: معطيات إحصائية من إعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات عبر مختلف المسوح الوطنية.

وفيما يلي معطيات معدل النشاط النسوي ومعدلات البطالة حسب المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية لسنة 2019:

الجدول رقم (06): معدل النشاط الاقتصادي ومعدل الشغل حسب المستوى التعليمي ونوع الشهادة عند المرأة

المستوى التعليمي للمرأة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل الشغل
بدون تعليم	4,1	3,8
ابتدائي	8,0	7,1
متوسط	11,3	9,0
ثانوي	18,8	15,3
جامعي	45,4	34,6
نوع الشهادة المتحصل عليها		
بدون شهادة	6,7	5,7
شهادة التكوين المهني	37,9	30,1
شهادة التعليم العالي	62,2	47,3

المصدر: O.N.S: Données statistiques 2019. N° 879

حسب الإحصائيات في الجدول لسنة 2019 يتبين أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمي ومعدل الشغل حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة ارتفع معدل النشاط الاقتصادي ومعدل الشغل، إذ أن معدل النشاط الاقتصادي للنساء

بمستوى الجامعي بلغ 62.2% سنة 2019 ، بمعدل شغل يقدر بـ 47,3% يمثل النساء العاملات اللاتي يحملن شهادة التعليم العالي، فيما نجد معدل نشاط اقتصادي لحاملات شهادة التكوين المهني يقدر بـ 37.9 % ومعدل شغل هو 30.1%.

تبين المعطيات أن معدل الشغل للإناث يبقى ضعيفا مقارنة بالذكور بالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة الجزائرية، ويمكن تفسير ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة ودمجها في سوق العمل بالعوامل الثقافية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، والذي لا يزال يرفض عمل المرأة خارج البيت، بالإضافة إلى المسؤوليات الأسرية المنسوبة للمرأة دون الرجل تجعلها لا تجد وقتا للخروج للعمل.

ولكن نلاحظ ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة مع الفترة الماضية بسبب رغبتها في تحقيق ذاتها وتحقيق الاكتفاء المادي وتلبية لاحتياجاتها الخاصة واحتياجات الأسرة أيضا، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، والذي يستوجب مساعدة الزوجة لزوجها ماديا، بالإضافة إلى ذلك فقد أتيحت لها فرصة أكبر للتفرغ للممارسة نشاطات اقتصادية خارج المنزل بسبب اكتسابها لثقافة تنظيم الولادات وتراجع معدلات الخصوبة لديها وإنجاب عدد أقل من الأطفال.

الخاتمة

الجزائر كباقي دول العالم بادرت إلى دعم إدماج المرأة في العملية التنموية وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عبر مختلف الإجراءات التشريعية والتنفيذية في مختلف ميادين الحياة، وسعت إلى القضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين وذلك من خلال التوقيع على المعاهدات الدولية التي تسعى لتحقيق المساواة بين الذكور والإناث، وتطلعت إلى ترقية وضع المرأة الجزائرية وتشجيعها على المشاركة الاقتصادية من خلال منحها نفس الحقوق في التعليم والعمل وتوفير لها الرعاية الصحية وحماية كامل حقوقها، وما تقره المعطيات الإحصائية أن هذه المبادرات حققت تطورا إيجابيا في مختلف الميادين، حيث ارتفعت نسبة التمدرس لدى فئة النساء وارتفعت نسبة مشاركتهن الاقتصادية وبالتالي أصبحت لديهن مساهمة في العملية التنموية بكل مجالاتها.

قائمة المراجع:

- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الشعبية بيجين +15، إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2012.

- نشريات الديوان الوطني للإحصائيات ONS www.ons.dz: 2019www.ons.dz

- ابتسام الكتبي وآخرون (2010)، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، القاهرة، منظمة المرأة العربية.

- أحمد جابر بدران(2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، القاهرة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة 1.

- تقرير التنمية البسرية (2018)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

- حمزة الشريف علي(2015)، تحول الخصوبة في الجزائر، ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جوان ، العدد 19.

- غراز الطاهر(2021)، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية ، جزائر، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية، غليزان، جانفي، العدد 3.

- ليلى العجال (2009- 2010)، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، جامعة قسنطينة .، رسالة ماجيستير في العلوم السايسة.

-HAMZA CHERIF A. "POPULATION ET EMPLOI EN ALGERIE: TENDANCES RECENTES ET PERSPECTIVES" . ARTICLE in SOCIÉTÉS · JANUARY 2007.

-PNUD. (1992). defining and measuring of development. new York